مجلة جامعة الملك سعود، م٧، الآداب (٢)، ص ص ٤١٣ ـ ٤٥٠ (١٤١٥هـ /١٩٩٥م).

التحليل المكاني للمؤسسات والشركات الكبرى في المملكة العربية السعودية (١٤١٢هـ)

محمد بن عبدالعزيز القباني

أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، كلية الآداب،
جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ١٤١٤/٧/٨هـ، وقُبِلَ للنشر بتاريخ ١٤١٥/١٢/٢٥هـ)

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نمط التوزيع المكاني للمؤسسات والشركات الكبرى في المملكة لعام ١٤١٢هـ والتعرف على بعض خصائصها، لما لهذه الشركات من تأثير واضح على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على بيانات عن أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة عام ١٤١٢هـ. أوضحت نتائج التحليل سرعة نمو هذه الشركات وضخامة حجومها مقاسا بعدد العاملين (٦٥٣ ألف عامل) وكمية المبيعات السنوية (٤٤٣ بليون ريال) وعدد الفروع (أكثر من ٤٠٠٠ فرع)، وقد تبين أيضا وجود عدد كبير من المراكز الرئيسة لهذه الشركات في ثلاث من المناطق الخمس الرئيسة في المملكة وهي: الوسطى بنسبة (٣٧٪) والغربية بنسبة (٣٦٪) والشرقية بنسبة (٢٥٪) في مدن: الرياض (٣٦٪)، وجدة (٣٥٪) ومجمع الدمام الحضري (٢١٪)، في حين يتصف توزيع فروعها بالانتشار بحيث تغطي كامل الحيز الجغرافي الوطني. معظم هذه الشركات حديثة الإنشاء (٨٠٪) بعد عام ١٣٩٠هـ ويعمل أكثر من (٤٨٪) منها في قطاع التجارة.

مقدمـــة

لقـد أدت سنوات الفورة النفطية التي شهدتها المملكة خلال الخمس عشرة سنة الماضية وبالتحديد منذ بداية ١٤٠٠هـ إلى أن تمر المملكة بمرحلة تغير سريعة في مختلف قطاعاتها

الاقتصادية. وتعتبر الزيادة الكبيرة في أعداد المؤسسات الاقتصادية وحجومها من ناحية، وزيادة الواردات وتنوع السلع والخدمات من ناحية أخرى من الدلائل على هذا التغير. ويمكن أن تتضح الصورة بشكل أفضل من خلال النظر إلى شكل رقم ١، والذي يبين تطور أعداد الشركات في المملكة بين عامي ١٤٠١هـ و١٤١١هـ.

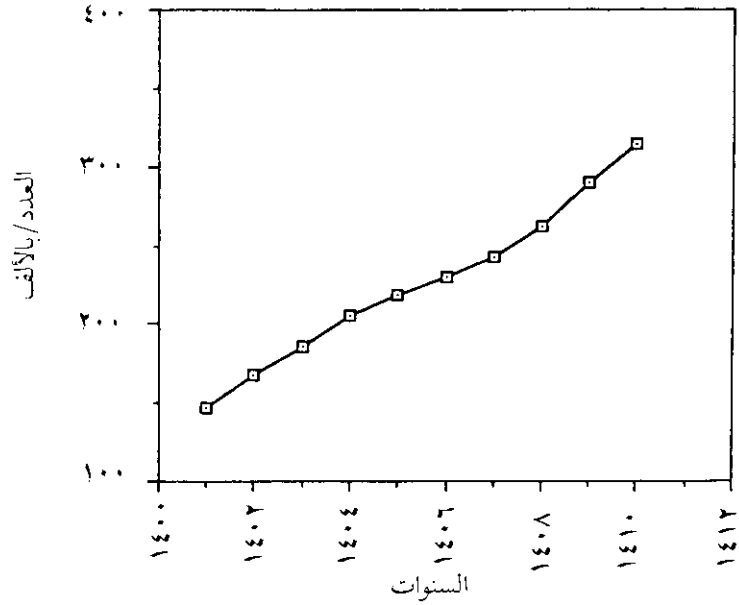

شكل رقم ١. تطور أعداد المؤسسات والشركات في المملكة ١٤٠١ ـ ١٤١٠هـ.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ١٤١٢هـ.

تعد المؤسسات والشركات الكبرى ذات أهمية بالغة في النمو الاقتصادي وفي عملية التنمية عموما، ويعود ذلك إلى حجوم نشاطاتها وتنوعها ونطاق تأثير هذه المؤسسات والشركات سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية.[1] وفي الواقع، فإن هذه الشركات والمؤسسات الكبرى تعد أحد العناصر المسؤولة عن نمو المدن والأقاليم بل وفي تشكيل جغرافيتها. ويمكن بناء على ذلك القول إن نمط التوزيع المكاني لهذه الشركات

(١) المؤسسات وحدات اقتصادية يملكها في الغالب فرد أو أسرة واحدة. بينما الشركات يملكها عدة أفراد أو عدة أسر. وتتصف المؤسسات بأنها عادة أصغر من الشركات من حيث حجم النشاط الاقتصادي وأقل من ناحية عدد الفروع والانتشار الجغرافي.

والمؤسسات له آثار وأبعاد اقتصادية واجتماعية متعددة الجوانب . بل إن توزيعها المكاني يصنع في الواقع مستقبل توزيع النشاطات الاقتصادية والأعمال وبالتالي توزيع السكان في الدولة . فعلى أساس نمط التوزيع الجغرافي لهذه الشركات ستنمو الأعمال ويتوزع السكان بين المدن والأقاليم . وقد يترتب على ذلك فيما بعد تضخم في حجوم هذه الأماكن أو المدن بسبب زيادة معدلات الهجرة نحوها لتركز النشاط الاقتصادي بها . وقد يتولد ضغط يفوق إمكاناتها مما قد تنجم عنه مشكلات وأزمات في الإسكان والخدمات والمرافق والنقل وفرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ونظرا لكون التوزيع المكاني للشركات والمؤسسات الاقتصادية يميل إلى التركيز، فقد اهتم عدد من الجغرافيين بدراسة نمط هذا التوزيع، وذلك ضمن محاولاتهم المستمرة للكشف عن أسباب نمو المدن والتغير الذي يطرأ على التوزيع الحجمي للأماكن في النظام الحضري . فمنهم من اهتم بالدور الذي تلعبه المقرات الرئيسة لهذه الشركات كمراكز تحكم وسيطرة في الاقتصاد الوطني، ومنهم من اهتم بدراسة ما يطرأ من تغير مكاني على مراكز التحكم هذه . فعلى سبيل المثال من الذين أعطوا أهمية لدراسة هذه الشركات ودورها في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية Goodwin الذي يعد من أوائل من حدد على الخرائط أماكن الشركات الكبرى في ست ولايات أمريكية .(٢) أما Borchert ، فقد قارن بين مواقع أكبر ٥٠٠ شركة صناعية بين عامي ١٩٢٠م و١٩٧١م .(٣) كما وقع Semple لمجلة *Fortune* أماكن ٥٠٠ شركة صناعية في الولايات المتحدة، وذلك لعامي ١٩٥٦م، و١٩٧١م . وقد وجد أن نمط توزيع هذه الشركات أو كما أسماها شركات التحكم قد أصبح أكثر انتشارا في عام ١٩٧١م منه في ١٩٥٦م . وأوضح أن عملية الانتشار هذه قد تمت تدريجيا خلال الفترة موضوع الدراسة .(٤) وحلل Wheeler في دراستين له العلاقة بين مواقع أو مقرات الشركات

---

(٢) William Goodwin, "The Management Center in the United States," *Geographical Review*, 55 (1965), 1-16.

(٣) John R. Borchert, "Major Control Points in American Economic Geography," *Annals of the Association of American Geographers*, 68 (1978), 214-32.

(٤) R. Keith Semple, "Recent Trends in the Spatial Concentration of Corporate Headquarters," *Economic Geography*, 49 (1973), 309-18.

الكبرىٰ وكل من حجم السكان والدعم أو الإعانات المقدمة للمدن الكبرى.[٥] وأكد Pred في دراسة له على دور تركز أنشطة المعلومات والدراسات المتخصصة في المدن الرئيسة والتي بدورها تزيد من جذب المؤسسات والشركات نحو هذه الأماكن.[٦] والنتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسات هي الوجود الكثيف لمقرات الشركات الكبيرة في الماضي في عدد محدود من المدن الرئيسة (المتروبولوتينية) في ولايات الشرق والشمال الشرقي للولايات المتحدة، أو ما يعرف بحزام الصقيع frostbelt. وقد أصبح نمط التوزيع أكثر انتشارًا في السبعينات، إقليميا في ولايات حزام الشمس sunbelt الواقعة في الغرب والجنوب، مثل كاليفورنيا وأريزونا وتكساس، ومحليا في الأماكن أو المدن الصغيرة والمناطق الريفية لأسباب من أبرزها نمو السكان وقطاع الخدمات أو الاقتصاد الخدمي في هذه الولايات والأماكن، وكذلك بسبب المزايا النسبية كالحوافز وانخفاض تكلفة الإنتاج، وكذلك الفروق في نوعية الحياة. فالتوزيع الجغرافي الحالي للشركات في الولايات المتحدة الأمريكية حصل بصورة رئيسة نتيجة إنشاء شركات جديدة، وجزئيا نتيجة تغير موقع أو انتقال بعض الشركات القائمة من مواقعها التقليدية Wheeler.[٧]

موضوع الدراسة

لم يحظ موضوع الخصائص المكانية للشركات والمؤسسات الاقتصادية في المملكة باهتمام الباحثين الجغرافيين. فقد تناولت معظم الدراسات في مجال الجغرافيا الاقتصادية على وجه الخصوص نشاطات قطاعي الزراعة والصناعة وحللت أسباب نموهما، ونمط توزيع وحداتها الإنتاجية، وبحثت في العوامل المؤثرة في ذلك التوزيع. وأهملت تقريبا مؤسسات القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة قطاعي التجارة والخدمات رغم أهميتها ودورهما البارز في عملية النمو الاقتصادي والمكاني. ونظرا لأن الشركات والمؤسسات الكبرى منها

(٥) James O. Wheeler, "The Corporate Role of Large Metropolitan Areas in the United States," *Growth and Change*, 19 (1988), 75-86.
James O. Wheeler, "Spatial Ownership of Links of Major Corporations: The Dallas and Pittsburgh Examples," *Economic Geography*, 64 (1988), 1-16.

(٦) Allan R. Pred, *City-Systems in Advanced Economies: Past Growth, Present Process and Future Development Options* (New York: John Wiley, 1977), 83-90.

(٧) James O. Wheeler, "The New Corporate Landscape: America's Fastest Growing Private Companies," *Professional Geographer*, 42, No. 4 (1990), 433-44.

بالـذات، تميل إلى التجمع في المدن الرئيسة مما يعني وجود أماكن أو نقاط سيادة وتحكم محدودة في الجغرافيا الاقتصادية للدولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعزيز نمو هذه الأماكن أو المراكز أكثر من غيرها. كما أن هذا النمط من التوزيع الجغرافي للمؤسسات والشركات قد ينتج عنه علاقات مكانية تؤثر في نمو وتطور النظام العمراني (الحضري والريفي) بأكمله على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وتهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى تحليل نمط التوزيع المكاني لهذه الشركات لعام ١٤١٢هـ ومحاولة البحث في العوامل المؤثرة في ذلك التـوزيع. ويمكن اعتبـار الدراسة محاولة أولية نحو زيادة فهمنا وتفهمنا لمواقع الشركات الكبرى في المملكة ونمط العلاقات المكانية القائم لهذه الشركات، من خلال فروعها المنتشرة في داخل المملكة أو خارجها والبحث في الأسباب المسؤولة عن ذلك. وكمدخل لموضوع الـدراسة سيتم إعطاء لمحة موجزة عن بنية النشاط الاقتصادي في المملكة وتحليل بعض خصائصه بين عامي ١٣٩٦هـ و١٤٠١هـ.

تطرح الدراسة عدة تساؤلات هي:

- أين توجد مقرات هذه المؤسسات والشركات؟ وأين توجد فروعها؟
- ما العوامل المسؤولة عن نمط التوزيع القائم؟
- ما خصائص هذه المؤسسات والشركات؟ وما الفروق بين المدن الرئيسة في هذه النواحي؟
- وما أثر ذلك على توزيع السكان وعلى عملية التنمية المكانية (المحلية والإقليمية) في المملكة؟

لا شك أن الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها ستوضح لنا أهمية إجراء مثل هذه الدراسة لتفسير وفهم نمط التوزيع الحالي لبعض الشركات والمؤسسات في المملكة. بناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة تفترض:

١ ـ وجود نمط متجمع لمقرات الشركات الكبرى في مدن وأقاليم محددة.

٢ ـ وجود نمط مبعثر لفروع الشركات بحيث تغطي الحيز الوطني.

٣ ـ أن هناك علاقة طردية بين عدد الشركات والمؤسسات وحجم سكان المدينة.

٤ ـ أن مدن الرياض وجدة والدمام ـ الخبر تعد مراكز سيادة وتأثير أكثر من كونها مراكز تابعة.

بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة في المقام الأول على بيانات عن أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة حصل عليها من دليل أكبر ١٠٠٠ شركة سعودية، والذي يعد أول دليل من نوعه يصدر في المملكة.[٨] كما تم أيضا استخدام بيانات حصر المؤسسات في المملكة لعامي ١٣٩٦هـ و١٤٠١هـ[٩] وهما آخر حصرين متوافرين قامت بهما مصلحة الإحصاءات العامة، وكذلك بيانات حركة التسجيل التجاري في المملكة بين عامي ١٤٠١هـ و١٤١١هـ.[١٠]

تم استخدام عدة أساليب إحصائية وصفية وتحليلية شملت تحليل التباين ومعاملي الانحدار والارتباط البسيط والمتوسط والانحراف المعياري ومعامل التركز المكاني، وكذلك النسب المئوية والخرائط والأشكال البيانية لفحص الفروض وتحليل النمط المكاني للمؤسسات والشركات في المملكة.

خلفية للدراسة

تعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول كبيرة المساحة ٢,٢٥٠,٠٠٠ كم^2 في حين يبلغ عدد السكان حوالي ١٧ مليون نسمة، يشكل غير السعوديين منهم ما نسبته نحو ٤٠٪.[١١] تقسم المملكة تخطيطيا إلى خمسة أقاليم رئيسة هي: الوسطى والشرقية والشمالية والغربية والجنوبية، وتقسم إداريا إلى ١٣ منطقة إدارية هي: الرياض ومكة والمدينة والشرقية والقصيم وحائل والجوف والشمالية وتبوك وعسير والباحة ونجران وجيزان. تختلف هذه الأقاليم والمناطق فيما بينها في المساحة وحجم السكان والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.[١٢] ويتسم التوزيع الجغرافي للسكان بالتباين الكبير حيث يميل السكان إلى

(٨) شركة المعلومات والخدمات، *دليل أكبر ١٠٠٠ شركة سعودية*، ط١ (الخبر: دار المعلومات للنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣/٩٢م).

(٩) مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٤ (الرياض: مطابع مصلحة الإحصاءات العامة، ١٤٠٨هـ)، ص ص ٦٢٣، ٦٣٩.

(١٠) مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧.

(١١) مصلحة الإحصاءات العامة، *بيان بالنتائج الأولية لتعداد السكان في المملكة ١٤١٣هـ*.

(١٢) محمد عبدالعزيز القباني، *نوايا الهجرة، المفاضلات المكانية لطلبة الجامعة السعوديين* (الرياض: الجمعية الجغرافية السعودية، سلسلة بحوث جغرافية)، ع٩، ١٩٩٠م، ص١٧.

التجمع ضمن محاور هي المحور الغربي ويمتد بمحاذاة البحر الأحمر والمحور الشرقي بمحاذاة الخليج العربي والمحور الأوسط الذي يشمل الدمام ـ الرياض، والرابع في الوسط من حائل شمالا حتى وادي الدواسر جنوبا. وتبقى مساحات كبيرة مخلخلة إما قليلة أو معدومة السكان تقريبا كمناطق الكثبان الرملية والمرتفعات. ويوجد في المملكة حاليا ١٠٣ مدن ونحو ١٠٠٠٠ قرية ومسمى عمراني.(١٣) ويمكن بناء على التوزيع المكاني للسكان تقسيم المملكة إلى ثلاثة أقسام سكانية وعمرانية رئيسة هي: الإقليم الأوسط ومركزه مدينة الرياض، والشرقي ومركزه مدينة الدمام، والغربي ومركزه مدينة جدة، حيث يوجد في هذه المدن الثلاث أو المراكز الوطنية أكبر تجمع للأنشطة الاقتصادية والخدمية في البلاد. وبالتالي فإن لهذه المدن نطاقات أو أقاليم خدمية واسعة يصل تأثيرها في حال مدينتي الرياض وجدة أرجاء المملكة كافة. وضمن كل واحد من هذه الأقاليم يوجد عدد من المدن الإقليمية الأصغر من حيث الحجم السكاني والتنوع الوظيفي والتأثير المكاني (عدا المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة بحكم خصوصيتهما) كالطائف والهفوف وتبوك وأبها وخميس مشيط والباحة ونجران وجيزان وحائل وبريدة والخرج وعرعر وسكاكا. وبالإضافة إلى هذه المدن أو المراكز الإقليمية هناك عدد أكبر من مدن المحافظات(١٤) ثم يليها عدد من المدنِ المحلية أو الصغيرة والتي تقوم بوظائف مركزية تخدم في الغالب المناطق الريفية التابعة لها. إضافة إلى ذلك يوجد عدد قليل من المدن المتخصصة أو المراكز ذات الوظائف المحددة على سبيل المثال مدن النفط كالظهران وأبقيق ورأس تنورة أو المدينتين الصناعيتين الجبيل وينبع.

نمو المؤسسات والشركات الاقتصادية في المملكة

تطور النمو على المستوى الوطني

يمكن القول إن جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة قد سجلت نموا سريعا وخاصة قطاعي التجارة والخدمات، وبالتحديد نشاطات تجارة المفرق والجملة والفنادق

(١٣) وزارة الشؤون البلدية والقروية، *أطلس المدن السعودية* (الرياض، ١٤٠٩هـ)؛ وزارة الشؤون البلدية والقروية، *بحوث المؤتمر الثاني للبلديات والمجمعات القروية* (الرياض، ١٤٠٦هـ)، ص٤٧٢.

(١٤) أصبح في المملكة بموجب التنظيم الإداري الجديد ثلاث عشرةمنطقة إدارية، حيث تم ضم منطقة القريات إلى منطقة الجوف، *جريدة الرياض*، ع٩٤٣٩، بتاريخ ٢٨/٤/١٩٩٤م.

والمطاعم والنقل والخدمات الاجتماعية والشخصية، كالخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والخدمات المنزلية والمالية والتجارية، وكذلك قطاع البناء والتشييد (الأشكال ٢، ٣) وقبل البدء في مناقشة بعض خصائص الشركات والمؤسسات الخاصة في المملكة وتوزيعها الجغرافي يستحسن إعطاء نبذة عن العوامل المسؤولة عن عملية النمو هذه.

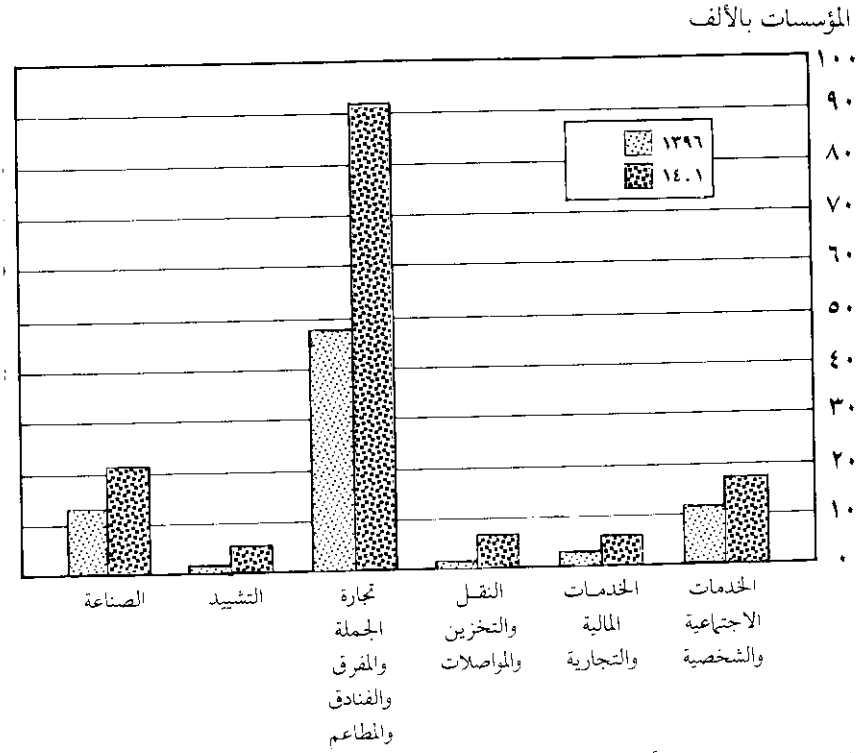

شكل رقم ٢. النمو في أعداد المؤسسات والشركات حسب النشاط الاقتصادي ١٣٩٦ و١٤٠١هـ.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

يعد نمو الدخل الحكومي من أهم العوامل المسؤولة عن الزيادة أو النمو السريع في عدد المؤسسات الاقتصادية في المملكة، وبالذات منذ عام **١٣٩٥**هـ نتيجة ارتفاع عائدات الدولة من الصادرات النفطية. وقد أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في معدلات الإنفاق الحكومي، وشمل ذلك التوسع في النشاطات والمشروعات الحكومية كمشروعات البنية التحتية من طرق وموانىء ومطارات وسدود ومحطات إعذاب المياه المالحة، والمرافق العامة من هاتف وكهرباء ومياه ومؤسسات تعليمية وصحية والمجمعات الصناعية ومشروعات

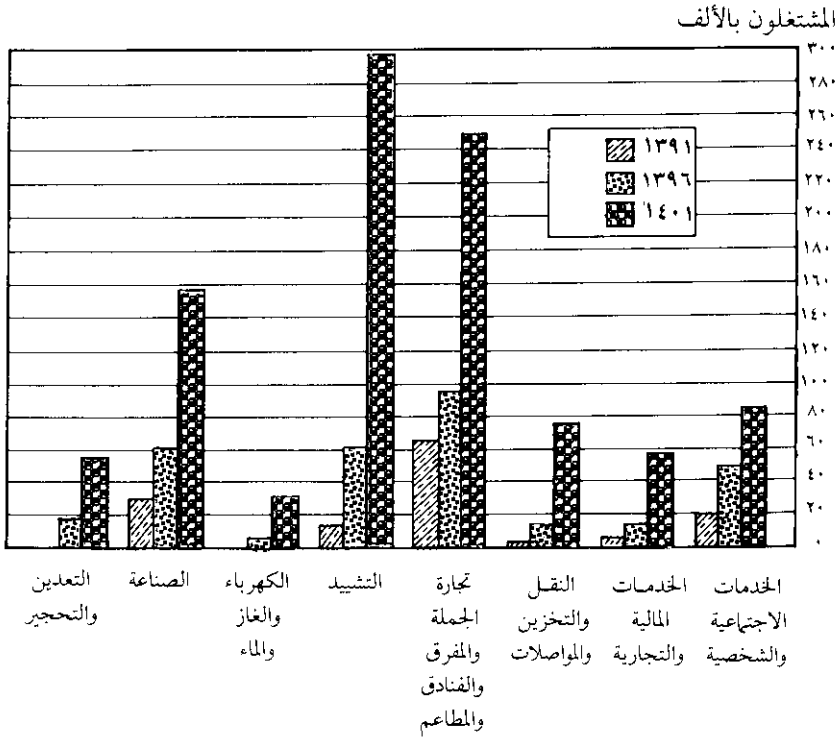

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

شكل رقم ٣. النمو في أرقام العمالة حسب النشاط الاقتصادي ١٣٩١، ١٣٩٦ و١٤٠١هـ.

الإسكان،[١٥] وكذلك قامت الدولة من خلال سياسات الدعم المباشرة وغير المباشرة بتقديم المساعدات والقروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ذلك إنشاء مؤسسات الإقراض الحكومية الزراعية منها والصناعية والعقارية. إضافة إلى ذلك فإن نمو المؤسسات الاقتصادية في المملكة خاصة في قطاع التجارة والخدمات ذو علاقة بالتغير في أنماط ومعدلات الطلب والاستهلاك نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة ومتطلبات الحياة بالنسبة للسكان. فبنمو الدخل الفردي للسكان ازداد تبعا لذلك الإنفاق المخصص للخدمات والسلع الاستهلاكية، مما أدى إلى توسع في نشاط القطاع الخاص من حيث تعدد مؤسساته وتنوع سلعها وخدماتها.

(١٥) مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

إن التحول والتغير في القطاعات الاقتصادية المختلفة والزيادة في معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص تسبب في زيادة كبيرة في الطلب على الأيدي العاملة وتمت تلبية هذا الطلب باستقدام أعداد كبيرة منها من خارج المملكة. وقد أحدثت هذه التغيرات المهمة في حجم العمالة ازديادا في الطلب على المرافق العامة والخدمات، حيث زاد الطلب على الإسكان وتوسعت النشاطات التجارية بصفة عامة.(١٦)

ونتيجة لتلك المتغيرات مجتمعة سارع أصحاب الأموال في القطاع الخاص نحو الاستثمار بإنشاء المؤسسات والشركات. وأسهم ذلك في تطوير القطاع الخاص في المجالات الزراعية والتجارية والصناعية والخدمية، وهو مطلب تسعى الدولة إلى تحقيقه بغية تنويع مصادر الدخل الوطني وتنميته وتقليل الاعتماد على النفط. وتحقق نتيجة لذلك تغير ملحوظ في بنية الاقتصاد السعودي خلال فترة قصيرة من الزمن، فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي من القطاع الخاص غير النفطي - باستثناء إسهام الشركات الحكومية - من ٧٤,٦ بليون ريال في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ إلى ١٣٢ بليون ريال في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ. أما إسهامه في مجموع الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع من ٢٨,٦٪ في عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ(١٧) إلى حوالي ٣٨٪ في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ.(١٨) وتتصف الفترة منذ ١٣٩٥هـ بمعدل نمو سريع في عدد المؤسسات والشركات في المملكة، حيث وصل الرقم إلى أكثر من ٣١٤,٠٠٠ مؤسسة وشركة في عام ١٤١١هـ، ويشمل ذلك المؤسسات الفردية المشتركة، بعد أن كان أقل من ١٤٠,٠٠٠ مؤسسة وشركة، وذلك في عام ١٤٠٠هـ (شكل رقم ١). وأظهرت

(١٦) بلغ عدد السكان غير السعوديين في عام ١٤١٣هـ نحو ٦ ملايين شخص بعد أن كان عددهم أقل من ٧٠٠ ألف نسمة عام ١٣٩٤هـ؛ مصلحة الإحصاءات العامة، *بيان بالنتائج الأولية لتعداد السكان في المملكة ١٤١٣هـ*؛ جامعة الملك سعود، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، *أطلس السكان للمملكة العربية السعودية*، ط١ (١٤٠١هـ)، ص٢١؛ مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧.

(١٧) وزارة التخطيط، *خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ* (الرياض: وزارة التخطيط، ١٤٠٥هـ)، ص١٢٤.

(١٨) وزارة التخطيط، *خطة التنمية الخامسة ١٤١٠ - ١٤١٥هـ* (الرياض: وزارة التخطيط، ١٤١٠هـ)، ص١٨٧.

العمالة نموا مماثلا خلال الفترة نفسها، حيث ارتفع الرقم من حوالي ١,١ مليون إلى ٣,٩ مليون عامل،[١٩] أو بمعدل زيادة بلغ حوالي ٦,٤٪ سنويا.

تتصف معظم المؤسسات والشركات الاقتصادية في المملكة بأنها صغيرة الحجم. أكثر من ٨٠٪ منها يعمل به أقل من ٥ أفراد، في حين أن حوالي ٢٪ فقط من هذه المؤسسات يستخدم أكثر من ٥٠ عاملاً (شكل رقم ٤).

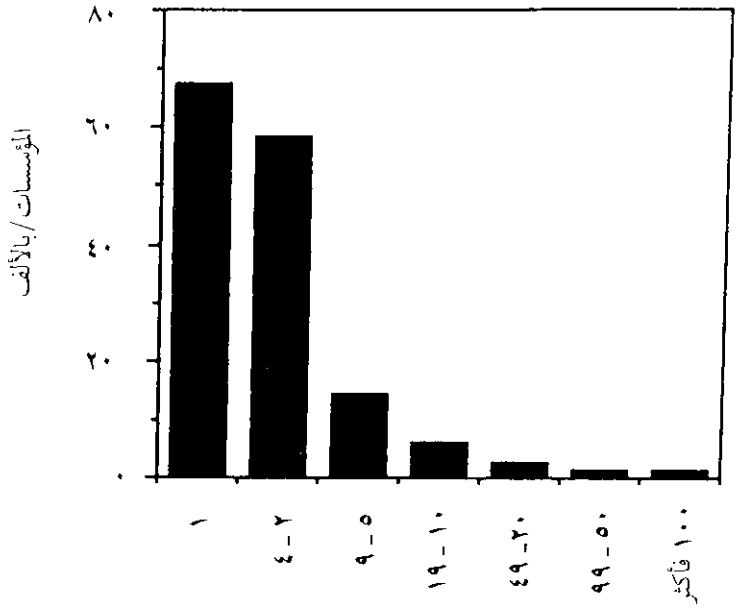

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

شكل رقم ٤. التوزيع الحجمي للمؤسسات والشركات في المملكة ١٤٠١هـ.

تشير الأرقام والأشكال السابقة إلى نمو وتنوع النشاطات في المؤسسات الاقتصادية وحجومها في المملكة. أما بالنسبة للنمو القطاعي فتظهر البيانات نموا كبيرا وسريعا في القطاعات الاقتصادية كافة وبالذات في قطاع الخدمات. فقد ظهر خلال هذه الفترة العديد من النشاطات الخدمية والاستهلاكية في مختلف مدن المملكة ومناطقها، كخدمات المحاماة

(١٩) وزارة التخطيط، *خطة التنمية الخامسة* ١٤١٠ ـ ١٤١٥هـ، ص١١٥.

والمال والمصارف والتأمين والعقار والتشغيل والصيانة والمقاولات والخدمات الهندسية والمعمارية والمحاسبية والمكاتب الاستشارية ومؤسسات الدعاية والإعلان.[٢٠]

تطور أعداد الشركات والمؤسسات

تظهر بيانات حصر المؤسسات في المملكة لعامي ١٣٩٦هـ و١٤٠١هـ تفاوتا في توزيعها الإقليمي خاصة في ١٣٩٦هـ، وقد شهدت أرقام تسجيل المؤسسات والشركات بين عامي ١٤٠١ ـ ١٤١١هـ تطورًا سريعًا في الإقليمين الجنوبي (٤, ٩٪) والشمالي (٦, ٧٪)،[٢١] إلا أن التفاوت بين هذين الإقليمين وبقية أقاليم المملكة لا يزال كبيرًا (الأشكال ٥ ـ ٧).

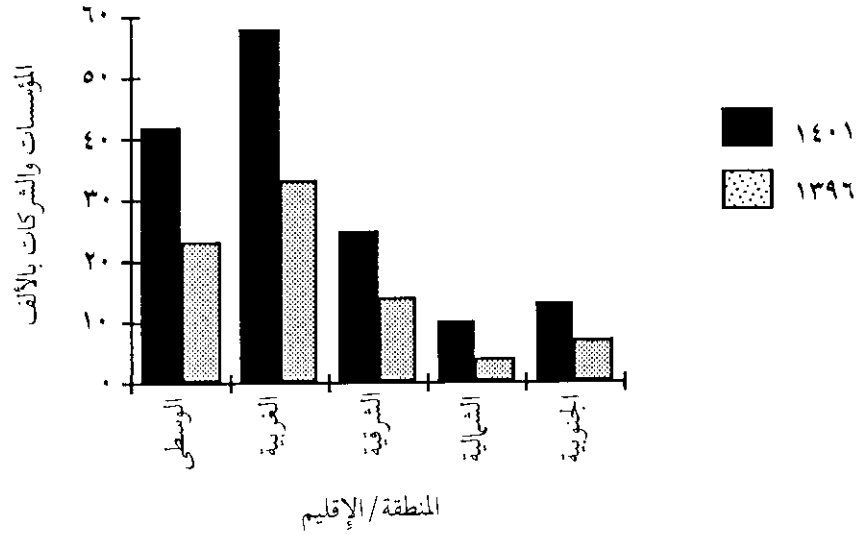

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

شكل رقم ٥. التوزيع الإقليمي للمؤسسات والشركات في المملكة ١٣٩٦ و١٤٠١هـ.

(٢٠) انظر الصفحات التجارية في أدلة هواتف المدن في المملكة.

(٢١) مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

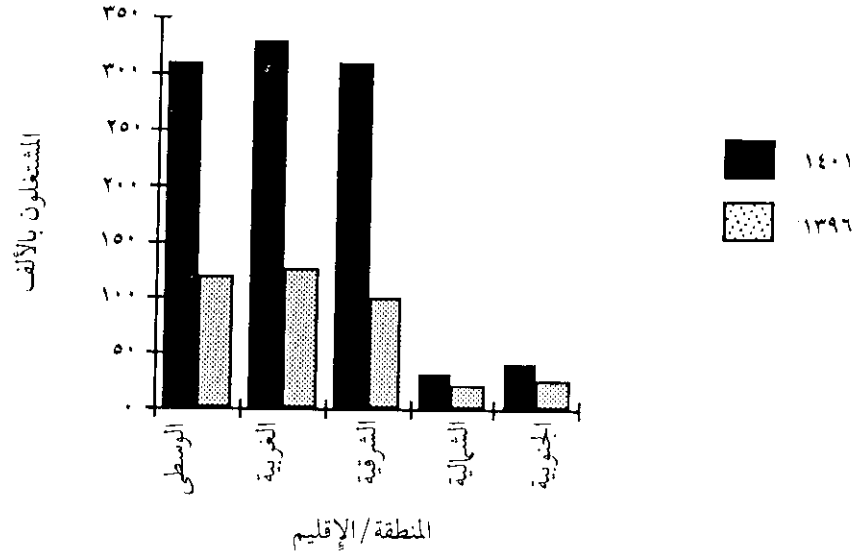

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

شكل رقم ٦. التوزيع الإقليمي للعمالة في المملكة ١٣٩٦ و١٤٠١هـ.

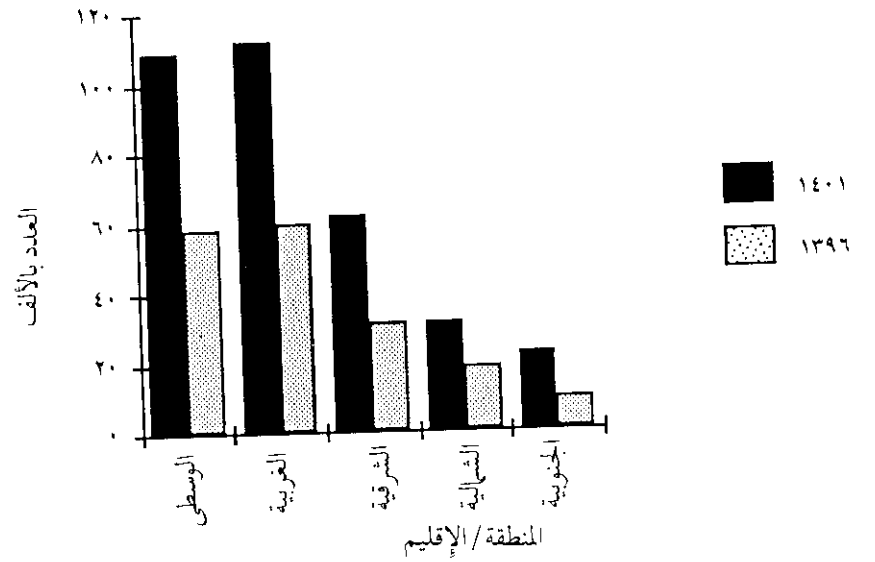

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ص ٥٠٢، ٥٣٩، ٦٠١.

شكل رقم ٧. تطور تسجيل المؤسسات والشركات في المملكة ١٤٠١ و١٤١٠هـ.

ومن الملاحظ أن نمط التوزيع قد أخذ في التغير النسبي البطيء خلال الفترة بين ١٣٩٦ ـ ١٤٠١هـ، فبدأت النشاطات الاقتصادية المختلفة في الانتشار المكاني كبعض الصناعات والمصارف والخدمات الشخصية والاجتماعية، خاصة في المدن سريعة النمو في الشمال والجنوب: تبوك وينبع وسكاكا وخميس مشيط والباحة، مما يعكس تغيرا وحركة للنشاطات المختلفة عبر النظام الحضري مع مرور السنوات ولكن ليس للنشاطات الاقتصادية كافة. فهناك بعض خدمات المال والأعمال والتأمين والدعاية والإعلان ودور الطباعة والنشر تميل إلى التركز أكثر من غيرها في المدن الرئيسة وبالتحديد في مدن الرياض وجدة والدمام ـ الخبر.

إن النمو الذي يحدث في مدن الإقليمين الشمالي والجنوبي قد تم وفق سياسة تطوير هذه الأماكن وتنميتها، وقد ساعد تنفيذ مشروعات البنية التحتية من طرق وموانىء ومطارات واتصالات وخدمات ومرافق عامة على جذب أنشطة جديدة إليها. ونظرًا لما يتمتع به كل من الإقليمين الشمالي والجنوبي من توافر موارد طبيعية ومنها الموارد السياحية والزراعية والمعدنية غير النفطية فيتوقع أن تسهم هذه الموارد في تطوير الأماكن ونموها في هذين الإقليمين مستقبلا. وكان لتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات والمرافق العامة دور بارز في نمو الأماكن أو المراكز العمرانية على مختلف مستوياتها وحجومها في مناطق المملكة كافة. فقد أسهم تطور المرافق والخدمات العامة في نمو المدن المتوسطة والصغيرة بتعزيز جاذبيتها للمهاجرين، من سكان القرى والبادية في المناطق المجاورة.(٢٢) عموما يمكن القول إن معظم النشاطات والخدمات التي انتشرت في كثير من الأماكن العمرانية في المملكة كانت نتيجة توافر الحد الأدنى من الطلب في هذه الأماكن. ونتج عن التغيرات في حجم الطلب حركة لبعض النشاطات والمؤسسات الاقتصادية إلى المراكز الصغيرة أو الأماكن ذات المستويات الدنيا في النظام الحضري. فيبدو أن توافر الحد الأدنى من الطلب بنمو السكان ودخولهم قد أوجد طلبا على الخدمات والسلع الاستهلاكية في المدن المتوسطة والصغيرة. فهناك دلائل على ظهور خدمات لم تكن موجودة في السابق، ومن ذلك الأسواق المركزية، والخدمات الطبية، والمطاعم والفنادق، والمصارف، ومكاتب السفر والسياحة، ومحطات الوقود، وورش الصيانة والإصلاح، وبعض الصناعات الخفيفة كمعامل الألومنيوم وصناعة

(٢٢) وزارة الشؤون البلدية والقروية، *أطلس المدن السعودية* (الرياض، ١٤٠٩هـ).

مواد البناء. وأدى ذلك إلى فتح فروع لعدد من المؤسسات والشركات في مراكز إقليمية ومحلية.(٢٣)

ويتميز التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات والشركات، بالتمركز في المحاور الرئيسة الغربية والوسطى والشرقية، بينما يقل وجودها في المنطقتين الشمالية والجنوبية، فما العوامل المسؤولة عن ذلك؟ الجواب قد نجده في مفهوم التجمع أو التكتل agglomeration ويقصد به وجود ميزات في أماكن معينة تجتذب النشاطات الاقتصادية إليها. وبحكم العمر القصير لعملية التنمية الاقتصادية الحديثة في المملكة فإن نمط التوزيع الجغرافي والقطاعي الحالي للمؤسسات والشركات يميل إلى التركز، ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدة عوامل منها:

١ ـ توافر المرافق وتطورها

تتمتع المدن الكبيرة في المملكة بوصولية أفضل من غيرها فمواقعها إما مدخلية أو موانىء كجدة والدمام، أو مركزية/عقدية كالرياض. كما حظيت هذه المدن ـ قبل غيرها ـ بتجهيزات وبنيات تحتية متطورة، إما بحكم أهميتها السياسية أو الاقتصادية بتوافر وسائل نقل واتصالات متطورة ومتنوعة. ففيها تتوافر المطارات والموانىء وسكك الحديد، وكذلك مرافق الكهرباء والمياه والمناطق الصناعية المجهزة، حيث أصبح بالإمكان ـ بعد تطور هذه المرافق ـ الوصول إلى الأسواق ومصادر التموين عبر شبكة متطورة من الطرق ووسائل الاتصالات المختلفة. في حين أن المدن الأخرى الأصغر حجما توافرت بها هذه المرافق في فترة لاحقة وبكفاءة أقل. وعليه فإن الأماكن ذات الميزات في جذب المناشط الاقتصادية من هذه النواحي هي غالبًا تلك التي تكون في قمة الهرم الحضري.

٢ ـ توافر الخدمات

يشكل توافر الخدمات المالية والتعليمية والصحية والثقافية والترويحية عاملا مهما في المفاضلة بين الأماكن. فهناك أماكن يفضلها أو يرغبها مديرو أو أصحاب الشركات والمؤسسات لأسباب منها: وجود الجامعات والكليات، والمراكز الطبية، والنوادي الرياضية وأماكن الترويح، والمكتبات والمتاحف، والمطاعم، وكذلك تعدد فرص الإسكان وتنوعها،

---

(٢٣) القباني، محمد عبدالعزيز، نوعية الحياة في المدن الصغيرة: «دراسة حالة مدينة ضرما في المنطقة الوسطى من المملكة العربية السعودية»، *مجلة جامعة الملك سعود*، م٦، *العمارة والتخطيط*، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م)، ص ص ٤٩ ـ ٩٨.

ومراكز الدراسات والاستشارات والبحوث العلمية، وتوافر خدمات المال والأعمال والتأمين في مجالات التسويق والمحاسبة والمجالات القانونية، وتقنية المعلومات والبحث والتطوير وخدمات التصدير وغيرها. وهذه عادة ما تتوافر في المدن الكبيرة ويؤدي وجودها إلى زيادة جذب هذه المدن للمؤسسات والشركات.

٣ ـ النمو الحضري

عادة ما يحدد حجم سكان المكان وقوتهم الشرائية مقدار الطلب. إذ يؤدي تركز عدد كبير من السكان في المدن وارتفاع دخولهم إلى نمو واتساع الأسواق فيها. كما تعد المدن مراكز تسوق لسكان الأماكن القريبة منها. وعلى هذا الأساس فالمدن الكبيرة أكثر جذبا للأنشطة الاقتصادية وتؤدي هذه بدورها إلى زيادة في حجم الأسواق في هذه المدن.

وقد أدى ارتفاع نسبة سكان المدن في المملكة، والذين يشكلون حاليا نحو ٧٠٪ من إجمالي السكان،[٢٤] إلى بروز أعمال تخصصية ومهنية متعددة لم تكن موجودة من قبل. ومن ذلك مراكز التموين والتسوق والمستودعات، وورش الإصلاح والتشغيل والصيانة، ومراكز الأبحاث والإشراف، ومؤسسات الخدمات القانونية والإعلامية وغيرها.[٢٥]

٤ ـ الارتباط بين المناشط الاقتصادية

ويمثل هذا أحد عوامل التجمع حيث إن خدمات بعض المؤسسات أو منتجات إحدى الصناعات تعتبر هي المادة الخام لصناعات أخرى. ويصدق هذا على معامل تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية. وكذلك الارتباط التقني كتوافر ورش الإصلاح وخدمات الصيانة التي تحتاجها الشركات والمؤسسات الصناعية في أماكن معينة. وكذلك الحاجة إلى الوجود قرب الوزارات والمصالح الحكومية والتي يتم من خلالها طرح وترسية عقود تنفيذ المشروعات.

إضافة إلى ما ذكر آنفًا فإن للعوامل الشخصية، ومنها مكان السكن والولادة أو النشأة للمستثمر تأثيرا على تفضيله أو اختياره مكانا معينا مقرا لشركته أو مؤسسته. وفي المملكة كما في دول أخرى يعيش معظم ـ إن لم يكن جميع ـ أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين في

---

(٢٤) مصلحة الإحصاءات العامة، *بيان بالنتائج الأولية لتعداد السكان في المملكة* ١٤١٣هـ.

(٢٥) يتضح ذلك من خلال استعراض الصفحات التجارية في أدلة هواتف المدن في المملكة.

المدن الكبرى.[٢٦] كما يعتقد أن لعامل نوعية ملكية المؤسسة أو الشركة (فردية، تضامنية، مساهمة، حكومية، خاصة، مشتركة)، وكذلك حجم المؤسسة أو الشركة (صغيرة ـ كبيرة)، ونوعية الإنتاج (سلعة في حالتها النهائية أو شبه مصنعة)، والسياسة أو التوجيه الحكومي (خاصة في حالة المدن الصناعية الجديدة في الجبيل وينبع)، دورا في تحديد مواقع الشركات والمؤسسات خاصة الكبيرة منها، وتعمل تلك العوامل في الغالب لصالح المدن الرئيسة.

تحليل النتائج

دخل الاقتصاد السعودي مع بداية خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ) مرحلة التنويع الرئيسة. فقد ركزت الخطة على إعطاء أهمية أكبر لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات المالية. ونتيجة لذلك ارتفع إنتاج القطاع الخاص بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية، حيث زادت استثماراته بأكثر من سبعة أضعاف. ويعد نمو الشركات الكبيرة من أبرز سمات الاقتصاد السعودي خلال هذه الفترة إذ ارتفع عددها من ١١٨١ شركة في عام ١٣٩٥هـ[٢٧] إلى ٧١٠٧ شركات في عام ١٤١٠هـ، تشمل شركات التوصية والشركات التضامنية والمساهمة والمحدودة.[٢٨] كما زاد متوسط حجم الاستثمار من ١,١ مليون عام ١٣٩٥هـ إلى ١٢٢٢ مليون عام ١٤١٠هـ.[٢٩] ويعكس هذا الرقم بحد ذاته الاتجاه نحو الزيادة في حجوم الشركات.

وتتصف هذه الشركات بتوافر موارد رأسمالية ضخمة وبتنوع مجالات نشاطاتها (شكل رقم ٨) وباعتمادها في بعض نشاطاتها على الإنفاق الحكومي خاصة تلك التي تعمل في مجال المقاولات والتشغيل والصيانة.[٣٠] وبالنظر إلى البيانات الخاصة بأكبر ١٠٠٠ شركة سعودية عام ١٤١٢هـ (الجداول ١ ـ ٥). يمكن القول إن معظمها حديث الإنشاء. أكثر من ٧٨٪ من هذه الشركات أنشيء بعد ١٣٩٠هـ، ويعمل بها أكثر من ٦٥٣ ألف عامل، وتبلغ قيمة

---

(٢٦) لا تتوافر بيانات محددة تدعم هذا التوقع عدا أسماء المالكين لأكبر ١٠٠٠ شركة سعودية والموجودة في *دليل أكبر ١٠٠٠ شركة سعودية*.

(٢٧) وزارة التخطيط، *خطة التنمية الرابعة* ١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ، ص١٣٣.

(٢٨) وزارة التخطيط، *خطة التنمية الخامسة* ١٤١٠ ـ ١٤١٥هـ، ص١٨٧.

(٢٩) وزارة التخطيط، *خطة التنمية الخامسة* ١٤١٠ ـ ١٤١٥هـ، ص١٨٥.

(٣٠) وزارة التخطيط، *خطة التنمية الرابعة* ١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ، ص١٣٣.

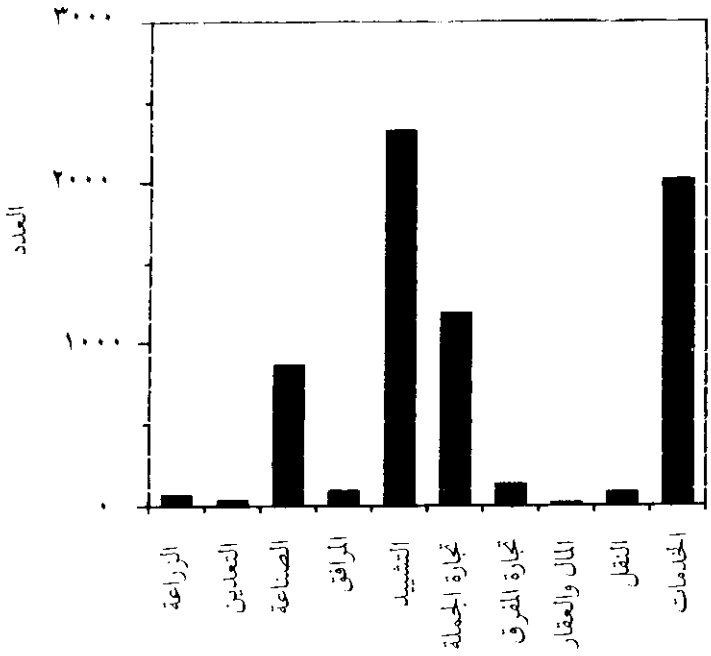

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، *الكتاب الإحصائي السنوي*، ع٢٧، ص ٥٠١.

شكل رقم ٨. التوزيع القطاعي للمؤسسات والشركات الكبيرة في المملكة عام ١٤١١هـ.

مبيعاتها السنوية ٤٤٣ بليون ريال، ويزيد عدد فروعها على ٤٠٠٠ فرع منتشرة في مدن داخل المملكة وخارجها.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه الشركات فإنه يميل إلى النمط المتجمع أو المتمركز، حيث يوجد أكثر من ٩٨٪ من هذه الشركات في ثلاث مناطق هي: الوسطى والغربية بنسبة حوالي ٣٧٪ لكل منهما، والمنطقة الشرقية بنسبة ٢٥٪. وتحظى المدن الرئيسة في هذه المناطق بأكبر نصيب من هذه الشركات: الرياض (٤, ٣٦٪)، جدة (٣, ٣٥٪) ومجمع الدمام ـ الخبر الحضري (٨, ٢٠٪) وتكاد تخلو المدن الأخرى منها، خاصة المدن في المنطقتين الشمالية والجنوبية، حيث يوجد بهما أقل من ٢٪ من هذه الشركات (الجدولان ٦، ٧). وكما كان

جدول رقم ١ . حجم المبيعات والقوى العاملة لأكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة عام ١٤١٢هـ.

القطـــاع	المبيعات/ مليون ريال	عدد العاملين
النفـط	١٧٢,٩٢٤,٨	٤٦٨٠١
الزراعة	٥,٣٢٠,٨	٢٩٧٧٩
الصناعة	١٠٧,٣٩٢,١	١٦٣٤٣٩
التجارة	٨٢,٢٢٨,٤	٩٦٣٤٤
الخدمات	٣١,٤٨١,٢	١٥٨٤٣٥
المقاولات	١٩,٠٦٦,١	١٣٠٨١٥
التمويل	٢٥,٢٧٣,٦	٢٧٨٧٢
الإجمالي	٤٤٣,٣٩٧,٠٠٠	٦٥٣٤٨٥

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل أكبر ١٠٠٠ شركة سعودية*، الخبر، ١٤١٣هـ/٩٢-١٩٩٣م.

جدول رقم ٢ . الشركات العشرون الأولى حسب قيمة مبيعاتها (مليون ريال) عام ١٤١٢هـ.

اســـم الشـــركة	حجم المبيعات مليون ريال	مقر الشركة	عدد العاملين
أرامكو	١٥٤,١٧١,٦	الظهران	٤٢٨٨٠
سمارك	٣٤,٠٠٠,٠	جـدة	١١١٠٠
موبيل سعودي «أرابيا انك»	٤,٦٠٠,٠	جـدة	٣٧٠٥
مجموعة شركات عبداللطيف جميل	٩,٩٦٧,٠	جـدة	٤٥١٧
سابك	٩,١٥٩,٨	الريـاض	٨٧٠٠
بترومين موبيل المحدودة لمصفاة ينبع	٩,٠٠١,٠	ينبع	٨٥٠
البنك الأهلي التجاري	٨,٩٠٧,٩	جـدة	٦٧٩٩
هيونداي السعودية للهندسة والإنشاءات	٨,٠٢٩,٠	الرياض	٥٢٠٠
الخطوط الجوية العربية السعودية	٧,٩٧٩,٨	جـدة	٢٣٨٣٤
الزيت العربية المحدودة	٦,٩٣٦,٠	الخفجي	١٧٠١
مجموعة دلة البركة	٦,٩٣٦,٠	جـدة	٧١٧٤
سابك للتسويق	٦,٠٠٠,٠	الرياض	٣٧٥
كانـــو	٤,٥٠٠,٠	الدمام	٢٠٠٠

تابع جدول رقم ٢ .

القطـــاع	المبيعات/ مليون ريال		عدد العاملين
بنك الرياض	٣,٦٤٩,٧	الرياض	٤٣٢٦
مجموعة الفضل	٣,٥٦٨,٩	جـــدة	٣٦٨٥
زينل للصناعات	٢,٧٧١,٠	جـــدة	١٥٠٠٠
البنك السعودي الأمريكي	٢,٤٥٢,٦	الرياض	١٠١٩
الموحدة للكهرباء في المنطقة الشرقية	٢,٢٧٢,٠	الدمام	٦٤١١
السعودية للبتروكيماويات	٢,١٥٠,٠	الجبيل	٨٠٠
السعودية للحديد والصلب	٢,٠٠٠,٠	الجبيل	٢١٣٦

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

جدول رقم ٣ . البيانات الوصفية لأكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة عام ١٤١٢هـ .

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري
كمية المبيعات	٣٤٩ / مليون شخص	٤٩٥٣
عدد العاملين	٦٤٨ / شخصا	٩٥٤
عدد الفروع	٥ / فروع	١٦

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

جدول رقم ٤ . توزيع أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة عام ١٤١٢هـ حسب النشاط .

النشاط	عدد الشركات	٪	المنطقـــــة الوسطى	الغربية	الشرقية	الجنوبية	الشمالية
الزراعة	٢٢	٢,٢٢	٧٧,٣	٤,٥٥	٤,٥٥	٤,٥٥	٩,١
الصناعة	١٩٦	١٩,٨٠	٢٨,٥٧	٣٦,٢٢	٣٢,١٤	٢,٥٥	٠,٥١
التجارة	٤٨٤	٤٨,٨٩	٣٨,٢٢	٣٨,٤٣	٢٢,٧٣	٠,٤١	٠,٢١
الخدمات	٩٠	٩,٠٩	٣٢,٢٢	٤٤,٤٤	٢٣,٣٣	—	—
التشييد والمقاولات	١٤	١٤,٨٥	٣٦,٧٣	٣١,٢٩	٢٩,٢٥	٢,٠٤	٠,٦٨

تابع جدول رقم ٤ .

النشاط	عدد الشركات	٪	المنطقة				
			الوسطى	الغربية	الشرقية	الجنوبية	الشمالية
الصيانة والتشغيل	٢١	٢,١٢	٣٨,١٠	١٩,٠٥	٤٢,٨٦	—	—
المال والتأمين والعقار	٣٠	٣,٠٣	٥٠,٠٠	٣٦,٦٧	١٣,٣٣	—	—
المجموع	٩٩٠						

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

جدول رقم ٥ . توزيع أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة عام ١٤١٢هـ حسب سنوات إنشائها .

السنة	عدد الشركات	٪
قبل ١٣٨٠هـ	١١٤	١١,٥٠
١٣٨٠ ـ ١٣٨٩هـ	٨٦	٨,٦٨
١٣٩٠ ـ ١٣٩٩هـ	٣٩٦	٣٩,٩٦
١٤٠٠ ـ ١٤١٠هـ	٣٧٩	٣٨,٢٤
بعد ١٤١٠هـ	١٦	١,٦١
المجموع	٩٩١	١٠٠

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

متوقعا فإن الفرضية الأولى والتي تنص على أن هذه الشركات تتركز في الأقاليم الرئيسة والمدن الكبرى، صحيحة . ويشير تحليل التباين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المدن في المملكة في هذه الناحية (جدول رقم ٨) . كما أن نتائج معامل التركز أعطت قيما مرتفعة ٢,٧ و٢,٥ و١,٩ و١,٣ لمدن الرياض وجدة والدمام والخبر على التوالي، مما يؤكد على ظاهرة التركز الشديد لهذه الشركات في المدن الكبرى .[٣١]

(٣١) قيم معامل التركز على ١ تعني وجود تركز في توزيع الظاهرة .

جدول رقم ٦ . التوزيع الإقليمي لأكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة عام ١٤١٢هـ.

الإقليم/ المنطقة	عدد الشركات	٪
الوسطى	٣٦٤	٣٦,٧
الغربية	٣٦٣	٣٦,٦
الشرقية	٢٤٨	٢٥,٠
الجنوبية	١٢	١,٢
الشمالية	٥	٠,٥
الإجمالي	**٩٩٢**	**١٠٠**

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

جدول رقم ٧ . توزيع أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة عام ١٤١٢هـ والسكان ١٤١٢هـ حسب المدينة .

المدينة	عدد الشركات	٪	السكان/ ألف نسمة	٪
الرياض	٣٦١	٣٦,٤	٢,٨١٩	٢٩,١٧
جدة	٣٥٠	٣٥,٣	٢,٠٥٨	٢١,٩٢
الدمام	١٢٢	١٢,٣	٤٨٢	٤,٩٩
الخبر	٨٤	٨,٥	١٤٢	١,٦٤
الظهران	١٧	١,٧	٧٤	٠,٧٧
الجبيل	١٦	١,٦	٦٢	٠,٦٤
أبها	٦	٠,٦	١١٢	١,١٦
الهفوف	٥	٠,٥	٤٥٨	٤,٧٤
ينبع	٥	٠,٥	٨٣	٠,٨٦
مكة	٥	٠,٥	٩٦٦	٩,٩٩
خميس مشيط	٥	٠,٥	٢١٨	٢,٢٥
رأس تنورة	٣	٠,٣	٤٥	٠,٤٦
تبوك	٣	٠,٣	٢٩٣	٣,٠
المدينة	٣	٠,٣	٦٠٨	٦,٢٩

تابع جدول رقم ٧ .

المدينة	عدد الشركات	٪	السكان/ ألف نسمة	٪
الطائف	٢	٠,٢	٤١٦	٤,٣
حفر الباطن	١	٠,١	١٣٨	١,٤٢
الزلفي	١	٠,١	٤٢	٠,٤٣
بريدة	١	٠,١	٢٥٦	٢,٦٤
عنيزة	١	٠,١	٩١	٠,٩٤
حائل	١	٠,١	١٧٧	١,٨٣
جيزان	١	٠,١	٥٧	٠,٥٩
سكاكا	١	٠,١	٦٦	٠,٦٨
المجموع	٩٩١	١٠٠	٩,٦٦٣	١٠٠

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

جدول رقم ٨ . نتائج تحليل التباين للتوزيع الإقليمي لأكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة ١٤١٢هـ .

المصدر	مجموع التربيعات	درجات الحرية	متوسط التربيعات	قيمة ف	احتمالية ف
بين الأقاليم	٢٦٠,٠٤٢٤٨	٤	٦٥٠١٠٦٢	١٥٦,٦٢١٩	
الخطأ	٤٠٩٦٨٤٠٣	٩٨٧	٤,٢٥٠٨		
المجموع		٩٩١	٦٦٩٧,٢٦٥١		

وبالنسبة للفرضية الثانية، والتي تنص على أن الرياض وجدة والدمام تعد مدن أو مراكز سيادة وتأثير، فيمكن اختبارها بمقارنة عدد الفروع لجميع الشركات التي توجد مقراتها في كل واحدة من هذه المدن بعدد الفروع الموجودة في هذه المدن لشركات تقع مقراتها في أماكن أو مدن أخرى . وذلك وفق المعادلة التالية :

$$س = م د / م خ$$

حيث إن س تعني : معيار التحكم والسيادة .

م د : وجود مقر الشركة الأم في المدينة.

م خ: وجود مقر الشركة الأم في مدينة أخرى.

القيمة الإيجابية تعني أو تدل على أن المدينة مركز تحكم أو سيادة وتأثير والقيمة السالبة تعني مركزًا ثانويا أو تابعا.[٣٢] وبالنظر إلى عدد الفروع التي تمتلكها شركات مقرها في مدينة الرياض نجد أنها تمتلك ١٨٣٥ فرعا يوجد منها ١٨٦ فرعا في مدينة الرياض و١٦٤٩ في مدن أخرى، وبها ٣٧٤ فرعا لشركات تقع مقارّها في مدن أخرى. وعلى أساس المعادلة السابقة تعد مدينة الرياض مركز سيادة وتأثير أو تحكم بأكثر من أربعة أضعاف كونها مدينة تابعة (س = ٤,٤). وبالنسبة لمدينة جدة فيوجد بها ١٥٠٥ فروع، ما مجموعه ١٦٢ داخل مدينة جدة والبقية ـ ١٣٤٣ فرعا ـ في مدن أخرى داخل المملكة وخارجها، بينما يوجد بها ٤٠٢ فرع لشركات تقع مقارها في مدن أخرى. وباستخدام معيار السيادة والتحكم يمكن القول إن مدينة جدة تعد مركز سيادة وتحكم بأكثر من ثلاثة أضعاف كونها مدينة تابعة (س ٣,٣٤). أما مجمع الدمام ـ الخبر الحضري فهو مقر لـ ٤٠٦ شركات، بينما يوجد به ٣٦٢ فرعا لشركات مقراتها في مدن أخرى. وباستخدام المعادلة فإن القيمة (س = ١,١٢) تعني أن المدينتين معا أقل شأنا من الناحية الاقتصادية من مدينتي جدة والرياض. وتدل القيم الخاصة بالمدن الأخرى على أنها مراكز ثانوية أو تابعة، حيث إن فروع الشركات الموجود مقراتها في مدن أخرى تفوق فروع عدد الشركات التي توجد مقراتها في هذه المدن.

وبهذا فإن النتائج التي تم التوصل إليها هنا تتفق مع الفرضية الثانية والتي نصها أن مدينتي الرياض وجدة، وبدرجة أقل مجمع الدمام ـ الخبر الحضري، تعد مراكز سيادة وتحكم من الناحية الاقتصادية قياسا بالفروق بينها وبين الأماكن الأخرى من حيث عدد الشركات الموجودة بها والفروع التي تمتلكها تلك الشركات.

تنص الفرضية الثالثة حول العلاقات المكانية للشركات في جدة والرياض والدمام ـ الخبر على وجود نمط مبعثر لفروع الشركات الموجودة في هذه المدن بحيث تغطي فروعها كامل الحيز الوطني. ومن خلال النظر إلى الأشكال (أرقام ٩ ـ ١٣) التي توضح توزيع مواقع ١٠٠٠ شركة وفروعها يتبين وجود انتشار واسع لفروع هذه الشركات على مستوى المملكة. وبالتالي فإن نفوذ ونطاق خدمات وتأثير هذه المدن واسع ويغطي مناطق المملكة كافة، بل

(٣٢) Wheeler, "Spatial Ownership," 4-5.

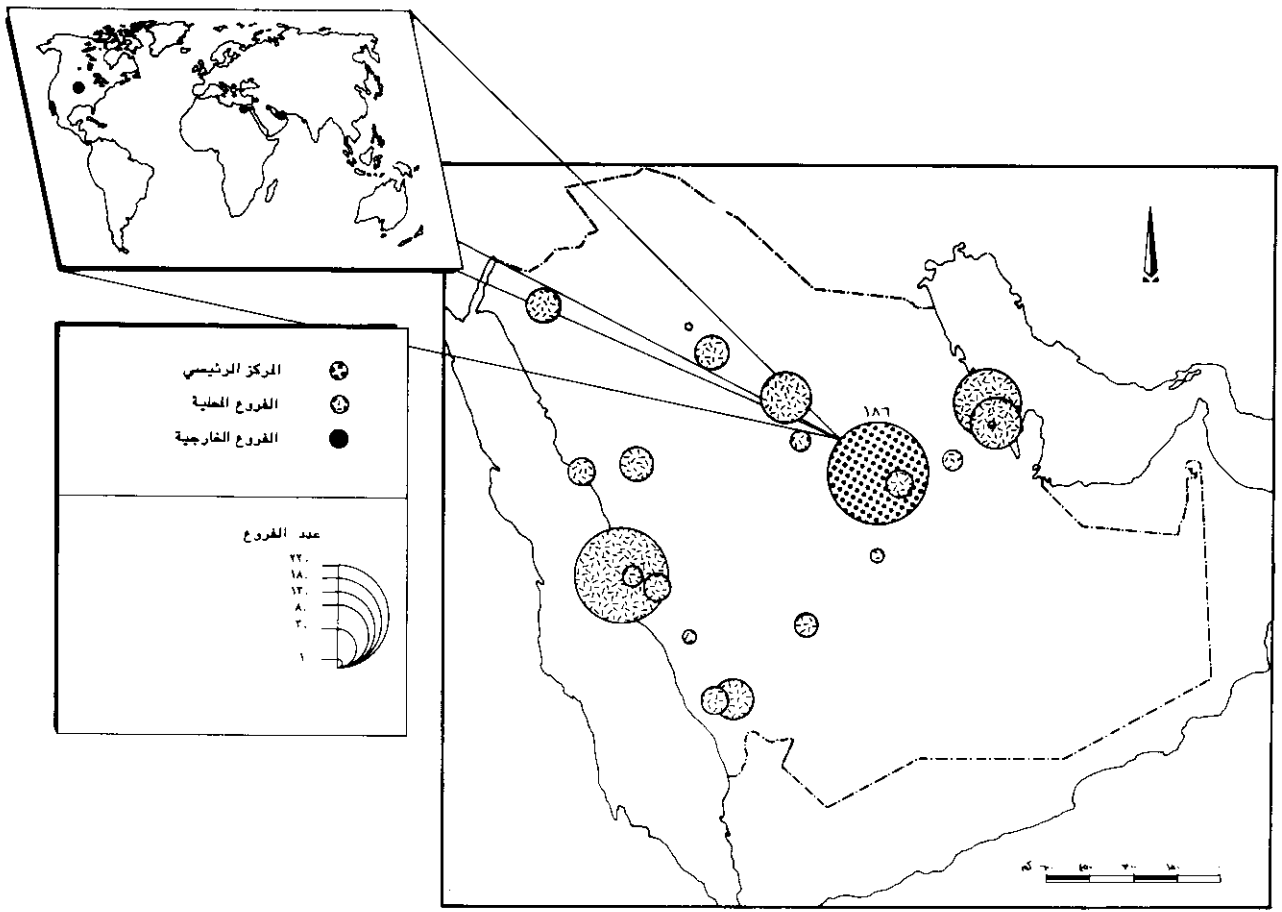

شكل رقم ٩. التوزيع الجغرافي لفروع المؤسسات والشركات التي يوجد مقرها في مدينة الرياض.

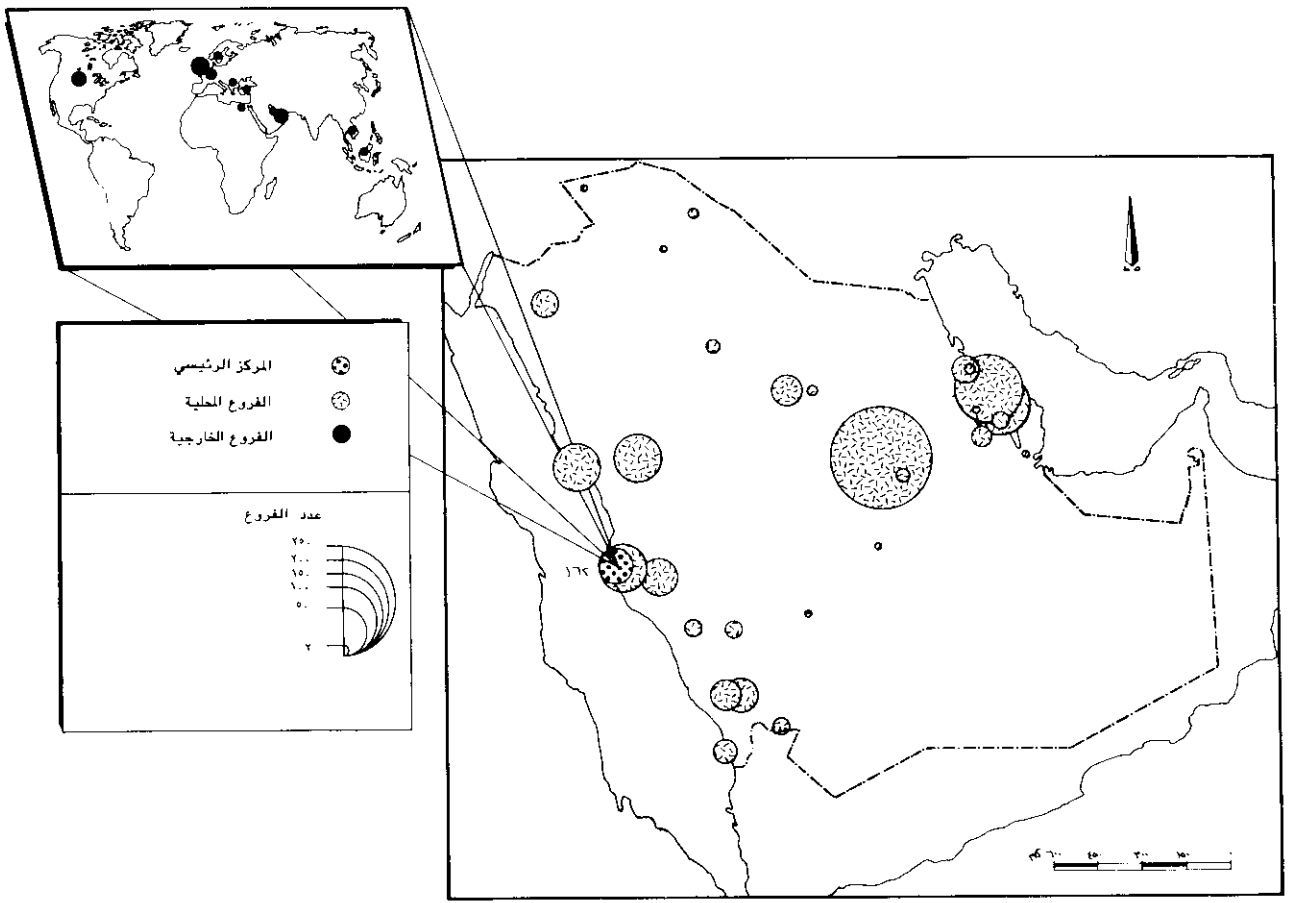

شكل رقم ١٠. التوزيع الجغرافي لفروع المؤسسات والشركات التي يوجد مقرها في مدينة جدة.

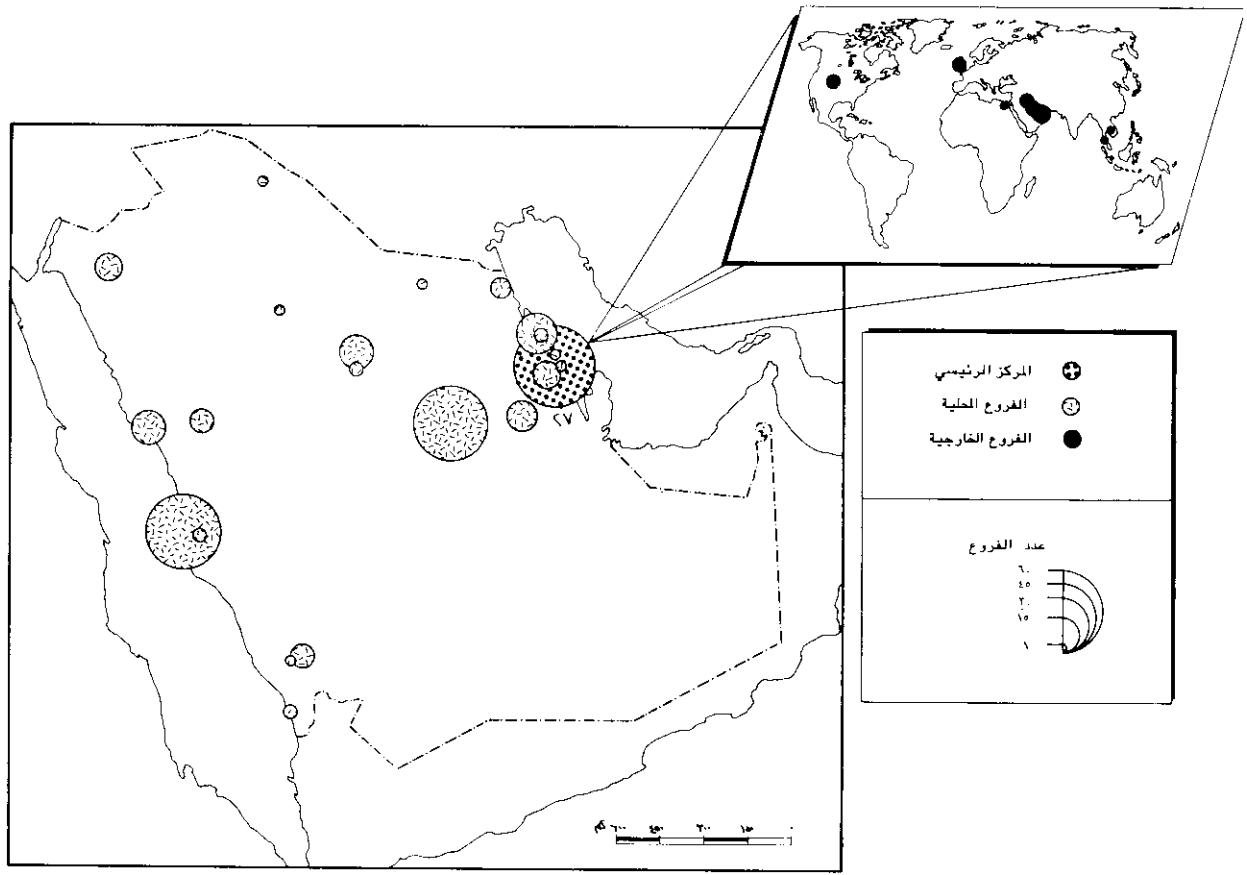

شكل رقم ١١ . التوزيع الجغرافي لفروع المؤسسات والشركات التي يوجد مقرها في مدينة الدمام.

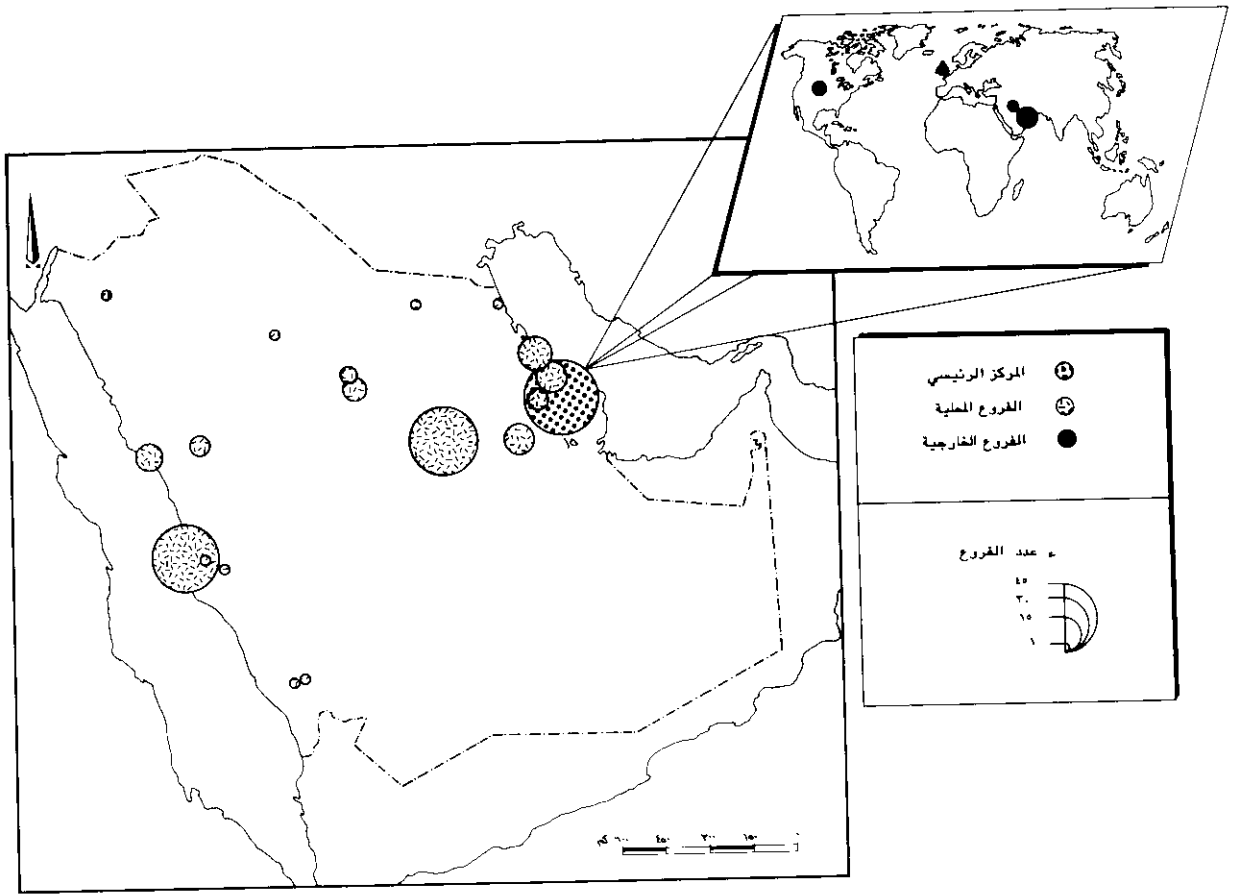

شكل رقم ١٢ . التوزيع الجغرافي لفروع المؤسسات والشركات التي يوجد مقرها في مدينة الخبر.

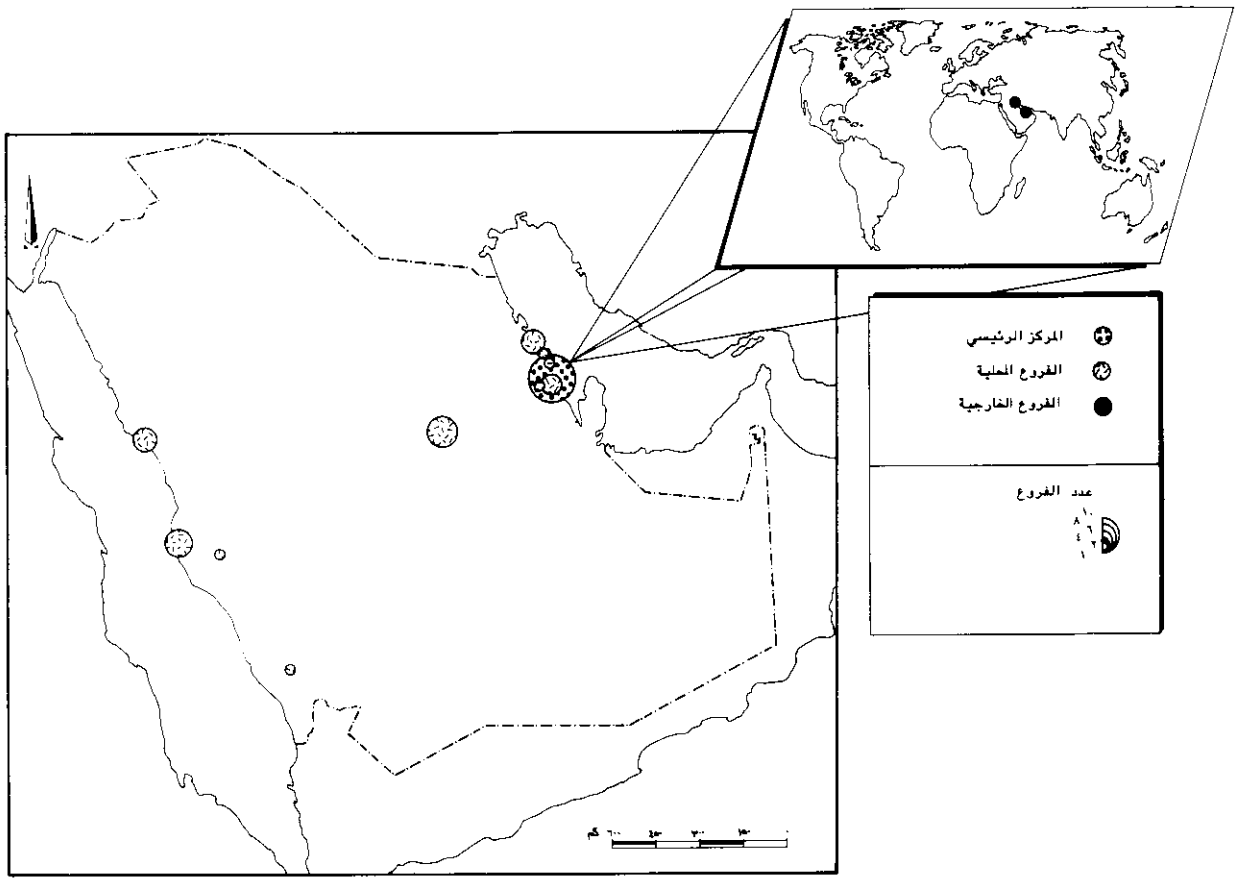

شكل رقم ١٣ . التوزيع الجغرافي لفروع المؤسسات والشركات التي يوجد مقرها في مدينة الظهران .

توجد فروع لبعض هذه الشركات في مدن أخرى خارج المملكة. تعد فروع شركات الدمام ـ الخبر أقل انتشارا على مستوى المملكة من فروع الشركات التي توجد مقراتها في مدينتي جدة والرياض، حيث تتوزع فروعها بين ٢٨ مدينة داخل المملكة، نسبة كبيرة منها، حوالي ٤٠٪، تقع في المنطقة الشرقية. كما يوجد لها فروع خارجية تقع في عشر مدن تابعة لثماني دول. أما الشركات التي مقرها مدينة جدة فيوجد لها فروع في ٣٣ مدينة داخل المملكة، ٩٪ منها فقط في المنطقة الغربية. كما يوجد لها فروع خارجية تقع في ١٣ مدينة تابعة لـ ١٢ دولة. تتوزع فروع شركات الرياض في ٤٢ مدينة داخل المملكة، أكثر من ٣٣٪ منها في المنطقة الوسطى من المملكة، وتوجد لها فروع خارجية في ١٣ مدينة تقع في ١٢ دولة.

أما الفرضية الرابعة، وهي عن العلاقة الارتباطية بين عدد الشركات والحجم السكاني للمكان، فتظهر نتائج التحليل (شكل رقم ١٤) وجود علاقة قوية بين المتغيرين ر= ٠,٩٠، ر٢= ٠,٨١ مما يعني أن الحجم السكاني يعد عاملاً مهما في تفسير توزيع الشركات الجغرافي وتركزه في نقاط معينة.

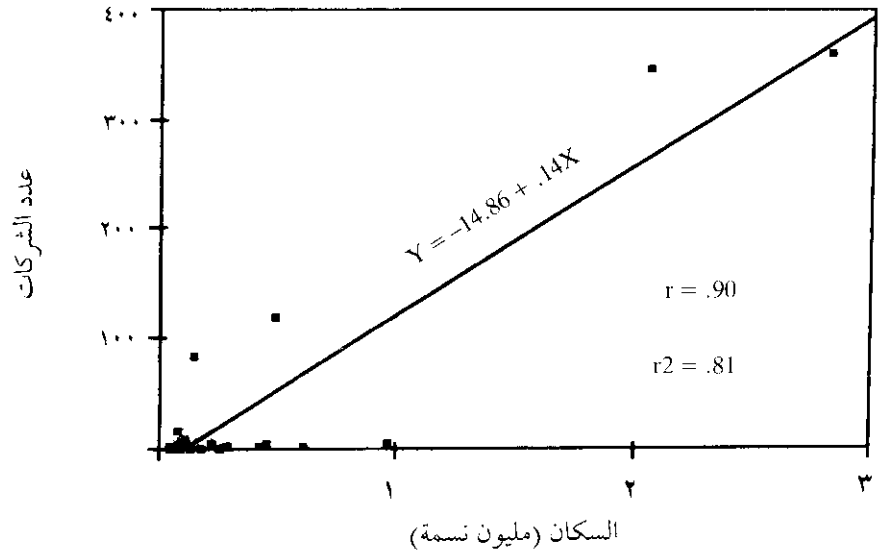

شكل رقم ١٤. العلاقة الارتباطية بين حجم سكان المدينة وعدد الشركات.

ورغم تعدد نشاطات معظم هذه الشركات وتنوعها، إلا أنه يمكن تصنيف وتحليل النمط المكاني لهذه الشركات وفق النشاط الاقتصادي الرئيس لها على النحو التالي:

١ ـ *الشركات والمؤسسات الزراعية:* تعد الشركات الزراعية الكبيرة والتي تستخدم أحدث أساليب التقنية الزراعية ظاهرة حديثة في المملكة، حيث بدأ نشاطها في عام ١٤٠٠هـ. فقد شهد قطاع الزراعة ٢٢ شركة من بين أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة (أكثر من ٢٪). وتتركز مقرات هذه الشركات بصورة واضحة في مدن المناطق الزراعية: في الوسطى بنسبة تزيد على ٧٧٪، وفي الشمالية بنسبة ٩٪، وتقع مقراتها في مدن: الرياض وبريدة وحائل وتبوك.

٢ ـ *الشركات والمؤسسات الصناعية:* بلغ عدد الشركات والمؤسسات الصناعية الكبرى في المملكة عام ١٤١٢هـ ١٩٦ شركة (نحو ٢٠٪)، يقع أكثر من ٩٧٪ منها في المناطق الثلاث: الغربية بنسبة تزيد على ٣٦٪، والوسطى بأكثر من ٣٢٪، فالشرقية بنحو ٢٩٪ في مدن جدة والرياض والدمام ـ الخبر والجبيل وينبع ورابغ. ويبدو أن توزيعها الجغرافي قد تأثر بوظيفة الرياض العاصمة وجدة والدمام كموانىء رئيسة لتصدير إنتاج النفط في الشرق، والمدن الصناعية الجديدة الجبيل وينبع. ومن الملاحظ وجود تنوع كبير للصناعات في الرياض وجدة والدمام ربما بسبب كبر الحجم السكاني وأسبقية هذه المدن في النشاط الصناعي والتخصص الصناعي في مدن الجبيل وينبع ورابغ. ومن ضمن شركات هذا القطاع شركات إنتاج الطاقة الكهربائية. فبسبب دمج شركات الكهرباء الصغيرة والمتفرقة من قبل الدولة في شركات إقليمية كبيرة أو موحدة، وتوسع نطاق التغطية بالخدمة الكهربائية، برزت شركات عملاقة لإنتاج الطاقة، وتم حصر مقرات هذه الشركات بوضعها في المدن الرئيسة: الرياض وجدة والدمام وأبها.

٣ ـ *شركات ومؤسسات التشييد والمقاولات:* ويبلغ عددها ١٤٧ شركة تشكل نسبتها حوالي ١٥٪ من مجموع الشركات الكبرى، وتضم عدة شركات كبيرة أسهمت في إنجاز مشروعات التجهيزات الأساسية ومشروعات الإسكان العامة والخاصة ومقرات المؤسسات العامة والموانىء والطرق والمطارات والقواعد العسكرية ومباني الجامعات والكليات والمعاهد والمستشفيات والنوادي والملاعب الرياضية وغيرها. ويوجد منها ما نسبته ٣٧٪ في المنطقة الوسطى وأكثر من ٣١٪ في الغربية، فالشرقية بنسبة تزيد على ٢٩٪.

٤ ـ *شركات ومؤسسات التمويل والتأمين والاستثمار:* حقق قطاع الخدمات المالية والتأمين والأعمال نموًا وانتعاشًا سريعًا خلال السنوات القليلة الماضية والذي يعد ذا علاقة بنمو السكان والدخل والأعمال. كما يعد تطوير مؤسسات هذا القطاع أساسيًا لعملية التنمية الاقتصادية. وقد أنشئت بعض مؤسسات هذا القطاع بالاشتراك مع بنوك وشركات أجنبية، واقتصر وجود شركات هذه النشاطات على المناطق الثلاث: الوسطى بنسبة ٥٠٪، فالغربية بنسبة ٣٧٪، وأخيرا المنطقة الشرقية بنسبة ١٣٪ في مدن الرياض وجدة والدمام. وتعد شركات هذا النشاط أكثر تركزا في توزيعها من غيرها من الشركات الأخرى.

٥ ـ *شركات ومؤسسات التوزيع والخدمات:* وتشمل هذه المجموعة شركات الاستيراد ومؤسسات بيع الجملة والمفرق. وتضم هذه المجموعة أيضا مؤسسات النقل، والخدمات الشخصية والقانونية والصحية والتعليمية والترويحية، والتي مرت أيضا بمرحلة نمو سريعة وكبيرة في أعدادها وحجم عملياتها، حيث بلغ عددها ٩٠ من بين أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة أو نحو ٩٪. ويعكس توزيع شركات هذا النشاط إلى حد كبير توزيع السكان. وتعد من أبرزها نشاطات قطاع التجارة والفنادق والمطاعم والأغذية والنشاطات الترويحية والسياحية. ومن ذلك أيضا شركات النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية والنقل العام داخل المدن وفيما بينها. ويوجد ما نسبته أكثر من ٤٤٪ من شركات هذا القطاع في المنطقة الغربية و٣٢٪ في الوسطى و٢٣٪ في الشرقية.

٦ ـ *شركات ومؤسسات التشغيل والصيانة:* أدى تنفيذ الكثير من المشروعات التنموية في المملكة خلال الخمس عشرة سنة الماضية إلى نمو سريع لمؤسسات وشركات هذا القطاع، نظرًا لحاجة التجهيزات الأساسية والمباني ومحطات الطاقة والتحلية ومعامل تكرير النفط والمصانع والمطارات والموانىء وغيرها إلى أعمال صيانة لزيادة العمر الافتراضي لهذه المشروعات. ونتيجة لذلك نشط دور القطاع الخاص في مجال الصيانة. بلغ عدد شركات هذا القطاع ٢١ شركة أو أكثر من ٢٪، جميعها توجد في المناطق الثلاث الرئيسة، أكثر من ٤٣٪ منها في المنطقة الشرقية، تليها الوسطى بنسبة ٣٨٪، فالمنطقة الغربية بنسبة ١٩٪.

وهناك شركات عملاقة تمتلكها الحكومة بالكامل أو تمتلك جزءًا من رأس مالها وتدخل ضمن القطاعات أو النشاطات السابق ذكرها، وتمثل هذه حوالي ٤٪ من الـ ١٠٠٠

شركة في المملكة. تتركز هذه الشركات في المدن الرئيسة، ومن أبرزها شركات أرامكو في الظهران، والخطوط الجوية العربية السعودية، وبترومين في جدة، والمؤسسة العامة للسكك الحديدية في الدمام. وتعد هذه من أكبر الشركات في المملكة، سواء من حيث حجم رأس المال أو العاملين أو كمية المبيعات.

وباختصار يمكن القول إن التوزيع المكاني والإقليمي لأكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة لعام ١٤١٢هـ يعكس أو يظهر نمطا متجمعًا أو متركزًا في الأقاليم الرئيسة ومدنها الكبرى. إذ يوجد بها أكثر من ٩٧٪ من هذه الشركات في المناطق الثلاث وفي ثلاث مدن رئيسة بها. وهذا كان متوقعا ويعود في معظمه لطبيعة اقتصاد هذه الأماكن أو وظائفها القائمة على النفط في الشرق ووجود الرياض العاصمة في الوسط وجدة الميناء التجاري الرئيس والأماكن المقدسة في الغرب. كما يوجد في هذه المناطق أكبر تجمع سكاني وحضري في المملكة. وتوضح جداول أرقام ٩ ـ ١١ بعض خصائص هذه الشركات، ونستنتج من تلك الجداول أنه بالرغم من كون مدينة الرياض تحظى نسبيا بأكبر عدد من الشركات والفروع، إلا أن هذه الشركات أصغر من حيث الحجم ـ قياسا بمتوسطي حجم العمالة وكمية المبيعات

جدول رقم ٩. البيانات الوصفية لفروع شركات المدن الرئيسة في المملكة عام ١٤١٢هـ.

المدينة	عدد الحالات	المدى	متوسط عدد الفروع	الانحراف المعياري
الرياض	٢٨٣	١ ـ ٢٨٩	٦,٤	٢١,٤٧
جدة	٢٨٤	١ ـ ٢٢٦	٥,٣	١٥,٠٦
الدمام	٨٨	١ ـ ٨	٣,٢	١,٨٠
الخبر	٦٩	١ ـ ٧	١,٨	١,٣٥
الظهران	٤	١ ـ ٧	٢,٦	٢,٨٧
مكة	٥	٢ ـ ٧	٣,٤	٢,١٩
الجبيل	٤	١ ـ ٥	٢,٩	١,٢٩
الخميس	٥	٢ ـ ٤	٣,٦	١,٥٢
ينبع	٣	٠ ـ ١	١	—
تبوك	٣	١ ـ ٥	٣	٢,٦٤

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

جدول رقم ١٠ . البيانات الوصفية لمبيعات أكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة/ مليون ريال ١٤١٢هـ حسب المدن الرئيسة .

المدينة	عدد الشركات	المدى	المتوسط	الانحراف المعياري
جـــدة	٣٤٨	٩٦٦٧ ـ ١٢	٢٦٣,٧	٩٣٧,٦
الريـاض	٣٦١	٩١٥٩ ـ ١٢	٢٣٥,٣	٧٨٣,١
الـدمام	١٢١	٩٠٠٠ ـ ٢٠	٢٤٢,٢	٩١٤,١
الخبر	٨٣	٥٠٠ ـ ٤	٢١,٣	٦٣,١
المدن الأخرى	٧٩	١٥٤١٧١ ـ ٤	٢٢٤١,٥	١٧٣٢٦,١

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

جدول رقم ١١ . البيانات الوصفية للعمالة لأكبر ١٠٠٠ شركة في المملكة/ مليون ريال ١٤١٢هـ حسب المدن الرئيسة .

المدينة	عدد الشركات	المدى	المتوسط	الانحراف المعياري
جـــدة	٣٤٦	٢٣٨٣٤ ـ ١٥	٦٢٧	١٨٥٨,٦
الـدمام	١١٩	٨١٠٧ ـ ١٠	٦٢٢	١٢١٨,٨
الريـاض	٢٨٦	٨٧٠٠ ـ ٨	٥٤١	١١٧٤,٩
الخبر	٨٣	٥٠٠٠ ـ ١٠	٥٠٦	٧٨٢,٦
المدن الأخرى	٧٨	٤٢٨٨٠ ـ ١٢	١٠٤٦	٨٤٥٧,٥

المصدر: شركة المعلومات والخدمات، *دليل*.

السنوية ـ من الشركات التي توجد مقراتها في مدينتي جدة والدمام، ربما بسبب حداثة إنشاء هذه الشركـات في مدينـة الرياض. ويلاحظ من الجدولين رقمي ١٠ و١١ أيضا ارتفاع متوسطي عدد العاملين وكمية المبيعات السنوية في شركات مجموعة المدن الأخرى بسبب وجود شركة أرامكو التي مقرها مدينة الظهران ضمن هذه الشركات، فهي أكبر شركة في المملكة، سواء من حيث كمية المبيعات أو إجمالي عدد العاملين.

الخاتمة

رغم محدودية البيانات المتوافرة والمعلومات التي استعملت في هذه الدراسة، إلا أن النتائج التي تم التوصل إليها تشير وبوضوح إلى أن التوزيع الجغرافي للمؤسسات والشركات في المملكة بصفة عامة والشركات والمؤسسات الكبرى على وجه الخصوص يظهر نوعا من عدم التوازن في هذا التوزيع . كما يبدو أن للأماكن التي توجد بها تلك الشركات والمؤسسات تأثيراً كبيراً متعدد الجوانب على المستويين الوطني والإقليمي من حيث فرص العمل وتوزيع السكان والعلاقات المكانية والمتمثلة بعدد ونمط توزيع الفروع التي تمتلكها هذه الشركات . وبناء على ما ذكر، فإن المؤسسات والشركات الكبرى تؤثر في نمو وفي هيكل وبنية الأماكن العمرانية في الدولة . وبالتالي فإنها قد تؤثر سلبا بإحداث تباين بين أقاليم في معدلات التنمية ومن ثم في تشكيل الصور الذهنية عن المدن والأقاليم والمناطق التي توجد بها . فنمو هذه الشركات وتوزيعها الجغرافي يؤثر في توزيع الأعمال والسكان وفي الهجرة بين الأقاليم من الريف إلى المدن . وعلى الرغم من أن هذه الدراسة مقصورة على عدد محدود من المؤسسات الاقتصادية إلا أنه يمكن أن تعمم نتائجها . فيبدو أن العلاقات والارتباطات المكانية في تغير مستمر وبالذات لمدن الرياض وجدة ومجمع الدمام ـ الخبر الحضري . فقد أصبحت هذه المدن مراكز سيادة وتأثير أكبر مما كانت عليه الحال في السابق . فهنا توجد الشركات الكبرى في المملكة، كما أن الخدمات هنا متطورة وتفوق الأماكن الأخرى . ويزداد جذب هذه المدن من وقت لآخر كمراكز ومقرات لهذه الشركات المساهمة منها والفردية . فالشركات الكبرى والمتخصصة توجد عادة في المدن الكبرى والأسرع نموًا في الدولة، وهي المدن ذاتها التي تمثل أفضل مراكز اتصال وأسهلها على المستوى الوطني، حيث تتوافر فيها جميع وسائل النقل والاتصال والخدمات .

ويمكن القول عموما إن النمو الاقتصادي الذي حدث في المملكة خلال الفترة موضوع الدراسة ـ وإن كانت نتائجه وفوائده قد أظهرت تركزا واضحًا في أقاليم ومدن معينة ـ قد أدى إلى حدوث نمو سريع في عدد المؤسسات الاقتصادية في مدن المملكة على اختلاف حجومها . وتتوقع الدراسة استمرار النمو السكاني والاقتصادي للمدن المتوسطة والصغيرة تمشيا مع الانتشار المكاني للمؤسسات الذي تشهده . وهذا سيؤدي إلى وجود فرص عمل جديدة، ومن ثم في زيادة الرغبة في سكنى هذه الأماكن ولكن بمعدلات أقل من تلك

الخاصة بالمدن الكبيرة. ونتيجة للتطوير المستمر في شبكة النقل الداخلية ووسائل الاتصالات بزيادة أطوال الطرق وأعداد الخطوط الهاتفية وإنشاء المطارات وتحديث الموانىء ونمو الأعمال، يتوقع أن تساعد هذه العوامل على مزيد من الانتشار المكاني للمؤسسات الاقتصادية في المملكة ـ خاصة الأماكن الصغيرة منها ـ بحيث تعمل على إحداث تغيير جزئي في نمط التوزيع الحالي.(٣٣) اتضح أيضا من نتائج الدراسة أن التوزيع الجغرافي لمعظم الشركات والمؤسسات الكبرى في المملكة قد تأثر بعوامل السوق وتوافر المرافق والخدمات ومراكز صنع القرار والنفط ومكان سكن المستثمر. فيبدو أن هذه هي العوامل الفاعلة في عملية التوزيع الحالية. يتوقع ألا يطرأ تغير كبير على نمط التوزيع الجغرافي الحالي للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة على المدى القصير إلا إذا كانت هناك سياسة أو توجه نحو إيجاد أقطاب نمو خارج نطاق هذه المدن والأقاليم على غرار ما حدث في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج تقترح الدراسة أنه يجب على صانعي سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية العمل على تطوير قطاع الصناعة في المدن الأخرى المتوسطة والصغيرة، باعتبار أن الصناعة تعد محركا وحافزا في إحداث تنمية سريعة، ودعم الأبحاث والدراسات الخاصة في هذا المجال. فمن المستحسن ألا تركز السياسات والبرامج التنموية

(٣٣) تعد مدن الموانىء مواقع مهمة للنشاطات الاقتصادية خاصة قبل نمو وتطور شبكة النقل الداخلي في المملكة.

على المـدن الكبيرة فقط، بل لابد من الاهتمام بأوضاع المدن المتوسطة والصغيرة والمناطق الريفية وتوجيه الصناعات والمؤسسات الاقتصادية، خاصة الصغيرة منها، نحو الانتشار في مناطق المملكة كافة بهدف تحقيق نمو مكاني شامل ومتوازن للاقتصاد والسكان.(٣٤)

(٣٤) من الأمثلة على ذلك التخطيط لإنشاء مدينة صناعية كبيرة تحاذي طريق الرياض ـ سدير القصيم قرب عشيرة سدير شمال مدينة الرياض وتبعد عنها بمسافة تزيد على ١٠٠ كم وتبلغ مساحتها ٨٠ كم٢ (طـولهـا ٤٠ كم وعمق ١٠ كم). وسيتم توجيه الصنـاعات التي يخطط لإنشائها في مدينة الرياض نحو هذه المنطقة. وينتظر أن تسهم المدينة بعد قيامها في تنمية مدن المنطقة المحيطة بها وقراها، حيث تعد بعد تنفيذها من أكبر المدن الصناعية في المملكة بعد الجبيل وينبع. وسيركز هنا على الصناعات الغذائية والخفيفة. *الشرق الأوسط*، ع٥٥٩٣، ٢٢/٣/١٩٩٤م.

Thomas Kirn, "Growth and Change in Service Sector of the U.S.: A Spatial Perspective," *Annals of the Association of American Geographers*, 77, No. 3 (1987), 353-72.

Breandan O 'hallachian, "Agglomeration of Services in American Metropolitan Areas," *Growth and Change*, 20 (1989), 34-49.

R. Keith Semple and Alan Phipps, "The Spatial Evolution of Corporate Headquarters within an Urban System," *Urban Geography*, 3 (1982), 258-79.

Spatial Analysis of the Largest Economic Establishments and Companies in Saudi Arabia in A.H. 1412 (1992)

Mohammed Al-Gabbani

Associate Professor, Department of Geography, College of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. The objective of this study is to anaylze the spatial distribution and examine some characteristics of the largest companies and economic establishments in Saudi Arabia in A. H. 1412 (1992). The study was undertaken because of the impact of these companies on the development process at the local, regional and national levels. The study is based on data gathered about the 1000 largest companies in the Kingdom in 1992. Results indicate the size of their operations in terms of sales (443,000 million riyals) per year, employment (653,000 persons) and number of branches (over 4000). It was found that the spatial distribution of these companies shows a higher degree of concentration; (98%) in the three major regions, in the central, western and eastern regions located in the cities of Riyadh (36%) and Jeddah (35%), and Dammam metropolitan area (21%), whereas the distribution of their branches is scattered and covers the national geographical space. Most of these companies are new, having been established after 1970 (80%) and many, (48%), are in the trade sector.